الفصل الثالث: الموقف السلطات الاستعمارية من إضراب الثمانية أيام 28جانفي 1957م

المبحث الأول : رد فعل السلطات اتجاه الإضراب

المطلب الأول:مناورات العدو الفرنسي لإفشال الإضراب قبل انطلاقه

بمجرد وصول أخبار الإضراب إلى السلطات الاستعمارية الفرنسية في بداية 11جانفي 1957م، عمدت التخطيط لإفشاله قبل انطلاقه باستخدام مختلف الوسائل والطرق، بقيامها بالإجراءات التالية :

- إنشاء إذاعة سرية مزيفة أطلق عليها اسم " صوت الجزائر الحرة المجاهدة " لتقلد إذاعة "صوت الجزائر الحرة المكافحة" التي هي إذاعة جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، حيث كانت إذاعة " لاكوست " المزيفة تذيع أوامر متناقضة تماما مع أوامر جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، إذ تؤكد أن الإضراب الذي سيشن ما هو إلا مناورة استعمارية فرنسية يجب إحباطها.[1]
- قيام مصالح الدعاية الاستعمارية بطبع مناشير مزيفة تحمل صورة العلم الوطني الجزائري وكتب في أعلاها جبهة وجيش التحرير الوطني،من بينها المنشور التالي الذي كتب باللغة العامية يحذر من خلاله لاكوست روبير (Robert Lacoste) الجزائريين باسم جبهة وجيش التحرير الوطني من الوقوع في فخ الاستعمار الفرنسي[2] ،مما جاء فيه :« ردوا بالكم حاذروا نفوسكم المستعمرين يحبوا يغلطوكم، ردوا بالكم مثل وهران و بجاية الحكومة تحاول وتخدم باش تبطلوا الخدمة وتعملوا لقريف هذا الشيء غير باش يكشفونا و يقبضونا و يضربونا ضربة قاسية فظيعة...».

[1] رابح، الونيسي : المرجع السابق ، ص 20.
[2] أحسن، بومالي : إضراب 28 جانفي 1957 ،المرجع السابق، ص67.

- قامت قوات العدو الفرنسي بإلقاء مناشير بواسطة طائرات الهيلكوبتر تدعو فيها السكان بعدم الاستجابة للإضراب.
- قام أيضا الجيش الفرنسي بعمليات تمشيط شاملة وسخرت دوريات تعمل ليل نهار تقوم بتوجيه نداءات للسكان كي يمتنعوا عن الاستجابة للإضراب[1].
- أذاعت السلطات الاستعمارية في مقاطعتي وهران وقسنطينة بلاغات رسمية هددت من خلالها الذين سيضربون تهديدا يحمل صيغة تسليط أقصى العقوبات عليهم [2] .
- استدعت الإدارة الاستعمارية التجار والعمال والموظفين الجزائريين في كل مدينة والقرية و حذرتهم من إتباع الإضراب،وهددتهم في نفس الوقت بالعقوبات القاسية في حالة تنفيذهم له .
- كما كثف الجيش الفرنسي بعاصمة الجزائر بقيادة الجنرال ماسو (Massu)من عمليات التمشيط والاستنطاق وقام بمحاصرة أحياء المدينة ومنها حي القصبة.[3]

لكن كل هذه الأساليب والمناورات التي اتخذتها السلطات الاستعمارية الفرنسية للقضاء على حركة الإضراب في المهد لم تجدي نفعا، بحيث سجل الإضراب كما تم ذكره مشاركة مرتفعة من قبل الشعب الجزائري.

المطلب الثاني: أساليب القمع والتعذيب

1- أساليب القمع :نتيجة لما حققه إضراب الثمانية أيام 28 جانفي 1957م بشن حركة مختلف النشاطات الاقتصادية والإدارية وغيرها، إذ حول المدن الجزائرية إلى مدن ميتة خالية من السكان بشهادة الصحف الفرنسية نفسها،و إزاء هذا الوضع اتخذت السلطات الاستعمارية الفرنسية عدة إجراءات ِ جهنمية تبعد كل البعد عن

[1] عبد الله، شريط : المرجع السابق، ص 5.
[2] إبراهيم، طاس: المرجع السابق، ص 29.
[3] أحسن، بومالي : إضراب 28 جانفي 1957 ،المرجع السابق، ص 67.

القيم الإنسانية ضد المواطنين الجزائريين العزل ومن بين هذه الإجراءات الوحشية ما يلي :

أ_ **استخدام مكبرات الصوت** :كانت سيارات البوليس الفرنسي المجهزة بمكبرات الصوت تطوف حول الأحياء العربية تطالب المضربين بفتح الدكاكين والعودة إلى أماكن عملهم[1]، ومن أهم العبارات التي كان ينادي بها جنود الاحتلال أثناء تجوالهم بالشوارع الجزائريين والتي كانت تحمل أحيانا ألفاظ اللين و أحيانا أخرى ألفاظ التهديد **(أنظر الملحق رقم 15)**

- ...هؤلاء قطاع الطرق لا تأمنوهم . ...

-... إنهم يريدون لكم الهلاك ...

-... عودوا إلى أعمالك....

- فرنسا قادرة أن تفعل بكم ما تريد .....[2]

ب _ اقتـــحام البـــيوت : من الأعمال القمعية التي قامت بها القوات الفرنسية بقيادة الجنرال ماسو (Massu) أثناء الإضراب تطويق الأحياء العربية بالأسلاك الشائكة والدبابات ثم شرعت تداهم منازل الجزائريين و تحطم أبوابها وتبعثر الأثاث والمتاع وتخرج الناس منها، فكان الجنود يدفعون الشيوخ و الصغار والكبار إلى الخارج ليرغموهم على إحداث حركة مفتعلة[3].

في نفس الوقت كان الجنود الفرنسيين يسألون كل الأفراد المتواجدين في المنزل دون التمييز في ذلك بين الصغير والكبير المرأة والرجل عن سبب إضرابهم،

[1] ليلى، تيتة : المرجع السابق ، ص 185.
[2] عبد الله ، شريط : المرجع السابق، ص53.
[3] عبد الحميد، سقاي: المرجع السابق، ص15-14.

فالجزائريون في هذه الحالة أصبحوا كلهم ثوار في نظرهم مستعملين اللين حينا والقسوة والضرب أحيانا أخرى لكسب المعلومات وترهيب السكان وإجبارهم العودة إلى أماكن عملهم[1] .

ج _ فتح الدكاكين والمحلات التجارية

في خضم أحداث الإضراب التي روعت الفرنسيين قصد جنود العدو بيوت أرباب المحلات التجارية الذين يعرفون عناوينهم وتم أخذهم تحت الضرب الشديد إليها وأجبروهم على البقاء فيها بعد أن أذاقوهم أشد أنواع التعذيب بداخلها.

أما بالنسبة للتجار الذين لا يعرف العدو عناوينهم فقد أمر بتكسير أبواب محلاتهم باستخدام الشواقير والمطارق وبواسطة سيارات GMC (جنرال موتورز كوربوريشن) **(أنظر ملحق رقم14)**

وهذا الأمر تؤكده جريدة مدريد " Madrid " الإسبانية التي وصفت عملية اقتحام الدكاكين و المحلات التجارية ومن أهم ما جاء فيها «... إن الديمقراطية الفرنسية قد اخترقت قانون الشاقور الذي هو عبارة عن قيام جماعة من رجال المظلات بفتح كل متجر إسلامي عنوة مستعملين الشواقير التي تمكنهم من تكسير الأقفال، إن نصف حوانيت الجزائر العاصمة فتحت عنوة ...» [2].

لكن هذه التصرفات التي قام بها الجنود الفرنسيين ضد التجار الجزائريين لم تجدي نفعا حيث كان التجار يعودون إلى منازلهم بمجرد ذهاب القوات الفرنسية مما

[1] بن خدة، بن يوسف: الجزائر عاصمة المقاومة(1956،)1957)،المصدر السابق، ص 75.
[2] أحسن بومالي،إضراب 28جانفي1957،المرجع السابق، ص 76 ،77 .

كان يزعج الجنود الفرنسيين كثيرا و يجبرهم على مضاعفة العمليات القمعية و الوحشية[1].

د _ نهب الدكاكين و المحلات التجارية:

عندما تم فتح أبواب الدكاكين والمحلات بالقوة من طرف الجنود الفرنسيين ظلت مفتوحة بدون أصحابها أمام المارة الذين كانوا أحرار في الدخول إليها،حيث تم مشاهدة العسكريين والمعمرين الأوروبيين وهم ينهبون سلع المحلات التجارية دون حياء أو حرج، في نفس الوقت قام جنود الجيش الفرنسي بتخريب الدكاكين وتبذير ما بها من السلع ومنتجات انتقاما من أصحابها الذين استجابوا لأوامر جبهة التحرير الوطني بتنفيذ أمر الإضراب وذلك بعد أن أباح لهم الجنرال ماسو(Massu)عملية النهب من خلال توجيهه نداء عاجل بواسطة الإذاعة دعا من خلاله سكان الجزائر من مختلف الجنسيات إلى نهب بضائع دكاكين والمحلات التي يشارك أصحابها في الإضراب ومما جاء فيه:« ... إن جميع المتاجر ستفتح،وإذا اقتضت فإن الأبواب ستحطم بالقوة حتى يتمكن الجمهور من الدخول إليها بكل حرية،وتعلم السلطات جميع أصحاب المتاجر أنه فتحت أبواب المتاجر بالقوة فإن أمن البضائع المستودعة بها غير مضمون» **(أنظر الملحق رقم 13)**،وقد رد عليه الإتحاد العام للعمال الجزائريين بالقول:«إن التجار الجزائريين يسجلون التصريح الذي فاه به الجنرال ماسو للصحافة أثناء الاستعدادات التي يقوم بها الشعب الجزائري للإضراب الذي سيدوم ثمانية أيام،وفي هذا التصريح يعلم الجنرال ماسو السكان الجزائريين وبتهديدهم بتكسير الدكاكين والمحلات التجارية التي تستجيب لنداء الإضراب وباستعمال القوم وعدم تعويض الخسائر الناجمة من ضياع البضائع..ونحن نسجل هذا النداء الرسمي

[1] عبد الحميد سقاي، ،المرجع السابق، ص 76 ،77 .

للسلب والنهب،فأعلى سلطة عسكرية فرنسية لا تكتفي بأن تنكر حقنا في الإضراب الذي هو تعبير سلمي عن غضبنا ، بل تزيد عن ذلك تهددنا بضياع أموالنا،وألعن من ذالك،إنها بعملها هذا تدعو بصفة عملية إلى جميع أنواع النهب عندما تصدر وعدها بأن السرقات تبقى بدون عقاب[1]»..**(أنظر ملحق رقم15)**

و_ نقل العمال والموظفين عنوة إلى أماكن عملهم :

من الأعمال الدنيئة التي قام بها جنود المظلات أيضا خلال مدة الإضراب اقتحام بيوت الجزائريين بكل وحشية ويخرجون كل الذين كانوا فيها من الرجال مكدسين إياهم فوق بعضهم البعض في شاحنات عسكرية وتحت وابل من الشتم والضرب بأعقاب البنادق والعصي و الأرجل، وكانوا يوجهون حمولتهم في أي اتجاه نحو أي مصلحة أو أي مكان عمل بشكل عشوائي من أجل هدف واحد وهو القضاء على الإضراب[2].

2- أساليب التعذيب:

دفع الشعب الجزائري ثمنا غاليا إزاء استجابته لإضراب الثمانية أيام، بحيث تفنن جنود المظلات بقيادة الجنرال ماسو(Massu)في تعذيبه بشتى الأساليب والوسائل الرهيبة والغريبة في بعض الأحيان والتي لا يتصورها العقل البشري، فمن أحواض الماء القذر إلى التعذيب بالأسلاك الكهربائية المثبتة في الأذان وأماكن حساسة من جسم الإنسان، وكان الأمر مطبق على المرأة والرجل على حد سواء، حيث كان الجنود يقومون بفتح بطون الأمهات الحوامل كل ذلك ليطفئوا غليلهم ويرعبوا أبناء الشعب الجزائري.

[1] ليلى تيتة، نفس المرجع،ص185.

[2] سعد دحلب : **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر** د.ط منشورات دحلب الجزائر 2007، ص 50.

ومن بين أكبر الجلادين الذين كانوا يمارسون مهمة التعذيب على الجزائريين الكولونيل ترانكي (Trinquier)الذي كان على رأس مصلحة الاستعلامات و هو المشرف على تنسيق عمليات التعذيب و استغلال المعلومات بمساعدة العقيد غودار (Godard)الذي أكد ممارسته للتعذيب حيث قال:« ...نحن مجبرون بموجب هذا العمل على اللجوء إلى أساليب العمل التي توصف بأساليب الشرطة فلا مجال للاغتياظ من هذا مادام الهدف الأسمى لهذا الكفاح و هو تحطيم الخصم[1] ...».

ومن أشهر الجلادين أيضا الرائد أوساريس[2] بول لويس (Louis paul Aussaresses) الذي لعب دورا قذرا في حرب الجزائر واعترف بأنه أشرف على تعذيب مشبوه الجزائري رفض الاعتراف ومارس عليه التعذيب إلى أن مات متأثرا بالتعذيب،وما كنت متأثرا بوفاته بل كنت قد تأسفت على أنه مات قبل أن يدلي باعترافاته ولم أشعر بذنب أيضا.وأعترف أن قتل الشهيد علي بومنجل الذي تم رميه في من عمارة في شارع كليمانصو بالأبيار في حين أن المصادر الفرنسية أنه انتحر في 23مارس1957م.وهو من صف الضباط مهنتهم تنفي عمليات القتل السرية[3]، إضافة إلى النقيب لييجي منسق الفرقة المعروفة باسم البدلات الزرقاء و النقيب أليرضابط المخابرات في صفوف فرقة المظليين الكولونياليين الثالثة،

وعمليات التعذيب كانت تمارس في أماكن متعددة مثل الفيلات ومن أشهرها فيلة "سيزيني" وكذلك المؤسسات التعليمية من بينها مدرسة "ساوري" التي كانت تابعة

---

[1] يوسف بن خدة، : **الجزائر عاصمة المقاومة(1956 ،1957** ، المصدر السابق، ص 114 ،115.

[2] **بول أوساريس**: **Aussaresse Paul:**من مواليد 7 نوفمبر 1918م في " سانبو لكابد يجو " شارك في العديد من الحروب منها حرب الهند الصينية وحرب الجزائر أطلق عليه اسم الجنرال O في معركة الجزائر ، وفي سنة 2001 من خلال مذكراته أنه أشرف على تعذيب وقتل الشهيد العربي بن المهيدي وعلي بومنجل توفي في 3 ديسمبر 2013.

[3] الغالي العربي : **فرنسا والثورة الجزائرية 1954 ،1958** ،دار غرناطة لنشر والتوزيع، د.ط 2009 ص 31.

للفرقة المظلية ،الثالثة تحت إمرة الكولونيل بيجار Bigeard وأيضا مركز الفرز بالأبيار بالجزائر. كما تم تحويل الملاعب الرياضية إلى مراكز تعذيب بسبب أن المراكز العسكرية لم تعد كافية لإيواء جميع المواطنين المقدر عددهم بالعشرات الآلاف حيث جعلت بكل ملعب وسائل التعذيب المعروفة كالكهرباء والماء[1] ، ولم تكتفي القوات الفرنسية بهذا القدر بل قامت بنقل وسائل التعذيب الإجرامية إلى بيوت المواطنين، حيث يتعرض أفراد الأسرة إلى أبشع أنواع التعذيب ،و الإهانة لساعات طويلة وكان الكثير منه يلقى حتفه في منزله وعلى مرأى أفراد عائلته، وفي هذا الصدد يروي "**أوصديق الطاهر**" شهادته حول التعذيب أثناء فترة الإضرابّ قائلا:« بتاريخ الاثنين 4 فيفري 1957م اقتحم جنود المظلات منزلي ... أين تكالب علي الجلاد وانهال علي بعقب مسدس ضربا على الرأس حتى تمزق جلد رأسي في أماكن عدةّ وبدأت اشعر بالوهن ...»[2]وعمليات التعذيب هذه كانت مدعمة من طرف السلطات السياسية المدنية وبتواطؤ من شريحة واسعة من المعمرين الغلاة، حيث وجد فريق التعذيب المساندة المادية والمعنوية ومنحتهم لهم صلاحيات تجاوزت الصلاحيات الممنوحة للهيئات الحكومية نفسها وهذا باعتراف الجنرال ماسو (Massu) الذي قال:« ... إن السياسيين الفرنسيين وبالأخص لاكوست روبير كانوا على علم بما كان يحدث في القسم العاشر للمظليين بالأبيار إلا أنهم لم يطلبوا منا أن نلجأ إلى الليونة و نوقف التعذيب فكانت مسؤولية نظام بكامله و ليس مسؤولية المؤسسة العسكرية[3] ...».

[1] ابراهيم، طاس: المرجع السابق، ص 299.
[2] منتدى باحثي شمال إفريقيا: **تحقيق عن التعذيب في الجزائر**، معهد الهوقار، جنيف، 2003 ،ص 569.
[3] سعدي بزيان: **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1954، 1962** ،دار الحكمة للنشر، دط، الجزائر، 2010 ،ص 33-42

في المقابل كان هناك الكثير من الفرنسيين الرافضين لهذه العمليات الإجرامية المطبقة في الجزائر، و التي شوهت حسب رأيهم سمعة فرنسا الأخلاقية، ومن بين الصحف الفرنسية التي تكلمت حول هذا الموضوع يومية وتقول صحيفة "لوموند" الفرنسية في عدد23نوفمبر2000- أن الجنرال ماسو المنتصر في معركة الجزائر 1957م يعترف في هذا التصريح بأن الجيش الفرنسي مارس التعذيب وهو شخصيا يتأسف كثيرا أنه أسندت له مهمة كان يراها مهمة مؤسفة بالنسبة له- فقد وجد نفسه يقوم بمهمة بوليس وصلاحياته في ولاية الجزائر ...إن اسمي مرتبط بالتعذيب وأرى أن هذا كان صعبا لي فأنا كنت أسعى دوما لفعل الخير والعمل الإنساني في هذا البلد....وكنت شخصيا أعلنت عن التعذيب كأن يمارس على نطاق الاعتراف ..وخاصة بعد تأسيس مركز التنسيق بيت القوات المسلحة.

وفي هذا الصدد أيضا أصدرت جريدة إيسبري " Esprit "مقالا كتبت فيه:« ...إذا كان شرف فرنسا مرتبط بتعذيب،فإن فرنسا بدون شرف لأن المئات من الجزائريين يتعرضون يوميا إلى التعذيب في كل مكان ...» [1].

لكن كل هذه الأساليب والوسائل القمعية والوحشية من تخريب المحلات وتحطيم أبوابها ونهب محتوياتها، وانتهاك أعراض النساء والتعذيب والتقتيل الجماعي استطاع القضاء على الإضراب،فإرادة الشعوب لا تقهر إذا عزمت والشعب الجزائري كان عازما .[2]

[1] سعدي بزيان، نفس المرجع،،ص 56-57.
[2] محمد الشريف عباس : **من وحي أول نوفمبر** دار الفجر،د ط، الجزائر، 2005، ص 99.

المطلب الثالث:انعكاسات الإضراب على ثورة التحريرية وفرنسا ونتائجه

خلف إضراب الثمانية أيام 28 جانفي1957م العديدة من الآثار الإيجابية و المهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي إلى جانب بعض السلبيات التي أفرزها وتركت بصمتها على الثورة وذلك رغم كل الوسائل والطرق الإجرامية التي اتخذتها السلطات الاستعمارية لإفشاله والقضاء عليه.

نتائج الإضراب على ثورة الجزائرية:

أولا/ النتائج الإيجابية على مستوى الداخلي

انفراد جبهة التحرير الوطني في تمثيل الشعب الجزائري

عزز إضراب الثمانية أيام 28 جانفي 1957م مكانة وسمعة جبهة التحرير الوطني داخليا وخارجيا، حيث أثبت مرة أخرى التفاف الشعب حولها فكان عبارة عن استفتاء وطني عبر من خلاله الشعب الجزائري عن ثقته المطلقة فيها كممثل شرعي ووحيد له[1]، وبذلك أصبحت جبهة التحرير الوطني القوة السياسية الوحيدة التي التف الشعب حولها لتحقيق آماله وطموحاته في نيل الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، وجاء هذا النصر لما حققته الجبهة في الميدان إذ نجحت في :**(أنظر الملحق رقم 10)**

- ✓ القضاء على النفوذ الشخصي لأي فرد بإقرار مبدأ القيادة الجماعية.
- ✓ وضوح الهدف فالغاية المنشودة هي الاستقلال الوطني والوسيلة هي الثورة للتدمير الحكم الاستعماري .

[1] احسن، بومالي: إضراب 28 جانفي 1957 ،المرجع السابق، ص 87. 10

- ✓ توحيد أبناء الشعب الجزائري وتجنيده للكفاح ضد العدو المشترك، لأن تحرير الجزائر هو عمل يقوم به جميع الجزائريين وليس عمل فئة واحدة من أبناء الشعب الجزائري.

كما أن جبهة تحرير الوطني استطاعت بفضل الإضراب العام تحويل أنظار الجالية المهاجرة إليها بشكل نهائي وذلك ما رفع من شأنها وبوأها مكان الريادة في فرنسا وأوروبا، إذ تمكنت من إسقاط القناع عن الحركة الوطنية الجزائرية التي حاولت عرقلة الإضراب بفضح مزاعمها ومغالطاتها للجنة الأفرو أسيوية في الأمم المتحدة فانجلت الحقيقة وبرز للعيان من هو الطرف الذي يقود الثورة الجزائرية فعلا وهكذا ذاع صيت جبهة التحرير الوطني على الصعيد الدولي وفرضت نفسها زعيمة من غير منافس[1].

في نفس الوقت نجحت الجبهة في القضاء نهائيا على فكرة المائدة المستديرة *، فإن كان الفرنسيون يريدون أن يفاوضوا فلم يعد هناك مجال لما كانوا يسمونه بـ" بمختلف الاتجاهات "كالحزب الشيوعي والحركة الوطنية الجزائرية، وأن المفاوضات لن تكون سوى مع الممثل الشرعي والوحيد وهو جبهة التحرير الوطني و لم يعد لفرنسا خيار آخر إلا التفاوض معها[2].

بالإضافة إلى هذه الإيجابية هناك العديد من الايجابيات الأخرى التي حققها إضراب الثمانية أيام على الصعيد الداخلي نذكر منها:

[1] يوسف بن خدة،: **الجزائر عاصمة المقاومة 1956-، 1957** ،المصدر السابق، ص 96.

* تعني مشاركة كل من جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية والحزب الشيوعي في التفاوض مع السلطات الفرنسية، وهذا ما رفضته جبهة التحرير الوطني وطالبت بفكرة المائدة المستطيلة.

[2] عبد المجيد، سقاي: المرجع السابق، ص 14.

- تزكية الشعب وجماهير المدن بصفة خاصة لمطلب الاستقلال، وفي ذلك ضربة قاسية لمقولة الجزائر الفرنسية فترسخ مبدأ القطيعة النهائية بين النظام الاستعماري الفرنسي وبين فئات الشعب الجزائري[1] .
- استجابة جماهير المدن بصفة خاصة لنداء جبهة التحرير الوطني بشن الإضراب العام أين كانت أسباب نسبة المشاركة المرتفعة إذ ما قارنها بمشاركتها أثناء الثورة، رغم كل الوسائل القمعية الممارسة من طرف العدو الفرنسي[2].
- الإضراب فرض فكرة استقلال الجزائر على الصعيد الدولي.
- القمع الاستعماري المسلط على الشعب بدون تمييز أدى إلى التحام وحدة الجزائريين[3].
- كشف المناورات الاستعمارية بكل وضوح، واتضاح الرؤية اثر ذلك في المناضلين لاسيما في فرنسا.
- تولد في أوساط الفرنسيين شعور حاد بالخوف الممزوج بالرعب بعد أن شاهدوا الشعب الجزائري منضبطا ومنفذا لأوامر جبهة التحرير الوطني بشن الإضراب العام رغم وجود القوات الفرنسية بجانبهم، هذا الشعور الذي كان له أثر في الهجرة الجماعية التي عرفتها الجزائر عشية وغداة الاستقلال[4].

[1] رابح، الونيسي: المرجع السابق، ص 20.
[2] عبد المجيد، سقاي: المرجع السابق، ص 14.
[3] محمد، عباس: **رواد الوطنية**، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ،ص 107.
[4] أحمد، منغور:**الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 ،1962** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الوطنية، قسنطينة، 2005 – 2006 ،ص 60 ،61.

☒ كما أن القمع والتعذيب الذي مارسه الجنرال ماسو (Massu) وجنوده تولد عنه الحقد وتنامت روح الانتقام وهذه الآلام هي التي دفعت الجماهير الشعبية لتظاهر في 11 ديسمبر 1960م.[1]

المبحث الثاني: اكتشاف الهياكل التنظيمية للجبهة واعتقال العربي بن مهيدي

المطلب الأول: اكتشاف الهياكل التنظيمية للجبهة واعتقال العربي :

رغم النتائج الإيجابية التي حققها إضراب الثمانية أيام إلا أن تكلفته كانت باهظة، الثمن ،حيث تأثرت شبكة الفداء وخلاياها بالعاصمة نظرا لتركيز الحشود العسكرية مراقبتها للأنهج والشوارع واشتداد نقاط الحراسة بها، بحيث جندت فرنسا لهذه العملية عدد كبير من قوات الشرطة والتي قدرت بـ 1.500شرطي إضافة إلى عدد كبير من القوات المظلية قدرت بـ 4.600 مظلي، ونتيجة لهذه الأعداد الهائلة من الجنود تم تدمير جانب كبير من هياكل الجبهة خاصة في العاصمة، وهنا نشير إلى أن المنطقة المستقلة لمدينة الجزائر (Zone autonome d' Alger) في هذه الفترة كانت تخضع لهيكلة خاصة إذ تتشكل من جناحين متميزين عن بعضيهما ولكن يعملان بصورة متكاملة ومنسقة وهما: الجناح السياسي والجناح العسكري[2].(**أنظر الملحق رقم 14**).

1/ الجناح السياسي: من مهامه الأساسية بعث الوعي السياسي بين صفوف المواطنين والدعاية والإعلام ونشر تعليمات جبهة التحرير الوطني وتأطير الجماهير على الصعيدين المادي والنفسي، وهو يتكون من :

[1] عبد المجيد سقاي،: المرجع السابق، ص 14.
[2] يوسف بن خدة،: **الجزائر عاصمة المقاومة 1957 ،1957** ،المصدر السابق، ص 136.

- مسؤول الجناح: شرقي إبراهيم*.

- الناحية الأولى: آكلي زيان.

- المساعدون: نايت مرزوق عبد الرحمان وكيرمان الصادق .

-الناحية الثانية: هاشم مالك.

- المساعدون: مسعودي محمود وبن سمان توفيق.

الناحية الثالثة: بللوني محفوظ

المساعدون: بن رحمون رشيد وصحراوي محمد[1] .

2/ الجناح العسكري: مكلف بتنفيذ المهام العسكرية وبتطويرها في مختلف الأحياء وبالإشراف على مراكز المقاومة المسلحة الحضرية المستحدثة في العاصمة، وهو يضم:

- مسؤول الجناح: ياسف سعد * .

المساعد: عمار علي (علي لبوانت).

- الناحية الأولى: عرباجي عبد الرحمان .

- المساعد: حاجي عثمان .

- الناحية الثانية: آدر حمود.

[1] محمد، عباس: ثوار عظماء ، المصدر السابق، ص 392.

* ولد في عام 1920 بحي القصبة أين تلقى فيه تعليمه الأولي، كان ياسف سعدي من المشاركين في حوادث 8 ماي1945 ،لينخرط بعدها في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ليتولى في سنة 1956 العمل الفدائي في المنطقة المستقلة.

- المساعد: غندريش أحسن.

الناحية الثالثة:بن الشرف ومساعده عبد الرحمان بوعلام[1] .

ونتيجة لعمليات القمع الرهيبة والاعتقالات الواسعة وأساليب الاستنطاق الفظيعة تم تفكيك شبكات جبهة التحرير الوطني، كما زالت مصالحها الإعلامية التي كانت جد متواضعة واختفت مصالح الاتصالات والاستعلامات وكشفت مخابئ الأسلحة وصودرت الأموال ولم تستطع لجنة التنسيق والتنفيذ الاستمرار في التواجد ماديا وبشريا[2] ،وفي هذا الصدد يذكر عضو لجنة التنسيق والتنفيذ بن يوسف بن خدة **(أنظر الملحق رقم 11)**« ...انقلبت الأوضاع رأسا على عقب بسبب إضراب الثمانية أيام فبعد 48 ساعة من انطلاقته أفلتت المبادرة من أيدينا في عاصمة غشيها فيلق المظليين العاشر تحت إمرة الجنرال ماسو (Massu)وأدركنا أن مخابئنا المحصنة والمتواجدة في قلب الأحياء الأوروبية لن تصمد طويلا نظرا إلى الرعب والخراب الذي زرعه المظليون في كل مكان فخلقوا حلقة مفرغة حولنا ثم صارت مخابئنا ومخابئ أسلحتنا تتساقط الواحدة تلو الأخرى وكان لذلك تأثير مباشر على ضباط اتصالنا الذين لاذوا إلى كنف السرية أو تفرقوا هنا وهناك .....»[3]**(أنظر الملحق رقم 11)**، كما تم إلقاء القبض على المواطنين والمناضلين بصفة جماعية، وتعذيب وإعدام نخبة من العناصر القيادية والتي لا تقدر خسارتها بثمن،ومن بين المحامي بومنجل علي*،الذي ألقي من الطابق العلوي للعمارة ولانجريت محمد الذي زج به في زنزانة مع الكلاب البوليسية ففقد عقله قبل أن يغتاله مساعدو الكابتن

[1] أحسن، بومالي: إضراب 28 جانفي 1957 ،المرجع السابق، ص64.
[2] محمد العربي، الزبيري:**الثورة الجزائرية في عامها الأول** المرجع السابق، ص 97 ،98.
[3] يوسف بن خدة،: **الجزائر عاصمة المقاومة 1957 ،1957** ،المصدر السابق، ص 138.
* ولد علي بومنجل في 23 ماي 1919 بغيلزان، تحصل على شهادة ليسانس في الحقوق سنة 1943 ،شارك في المؤتمر العالمي السلمي في باريس 1949 ،وهو عضو ومؤسس حركة الجزائر للسلم. وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009 ،ص 402 ،403.

فولكس (Faulques) كما تم القبض على قدوش عبد القادر مسؤول الأفواج المسلحة بالعقيبة (أعالي بلكور) و تم تعذيبه حتى لفظ أنفاسه، وكذلك أوعمارة محمد والهاشمي حمود الذي كان رجل ثقة لجنة التنسيق والتنفيذ.

ومن المناضلين الذين تم إلقاء القبض عليهم أيضا المناضل بن مهيدي العربي أحد مفجري الثورة التحريرية في يوم 23 فيفري1957 [1] .**(أنظر ملحق رقم16)**، هذا الأخير الذي صرح في آخر اجتماع للجنة التنسيق والتنفيذ يوم 15 فيفري 1957م أنه « يفضل الموت في ساحة المعركة حتى يكون وقود جيدا وكافيا للثورة لن نتوقف حتى تسترجع الجزائر سيادته» وذلك في الشقة الصغيرة التي كان يسكنها والواقعة في شارع "بيتيني" رقم 5 في عمارة تشرف على كاتيدرالية ساكري كور(le sacré coeur) من قبل جنود الكولونيل بيجار(Bigeard) اعترف بقيمته النضالية والتنظيمية ولما علمت الحكومة الفرنسية بخبر اعتقاله أمر متيران (Mitterand) الذي كان وزيرا للعدل بالقضاء على العربي بن مهيدي دون محاكمة فأخذه الجنرال أوساريس (Aussarésses) قائد المصالح الخاصة التابعة للجيش الفرنسي وأعدمه بكيفية وحشية[2]،ثم أعلنت السلطات الفرنسية بأنه انتحر ليعترف بعد الاستقلال الجنرال أوساريس (Aussarésses)في كتابه شهادتي حول **التعذيب(المصالح الخاصة:الجزائر1957م ـ1959م)** بأنه قتله شنقا وهذه مقتطفات مما جاء في كتابه حيث يقول:« ... وبمجرد إدخال بن مهيدي إلى الغرفة قمنا بتقييده وشنقه بطريقة تفتح المجال لاحتمال حدوث عملية انتحار .وعندما تأكدت من موته، قمت بإنزاله ونقله إلى المستشفى،وناديت مباشرة بعدها الجنرال ماسو (Massu)وقلت له: حضرة

[1] زهير، حديدان: **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 ،1962** ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،د ط، الجزائر، 2013 ص39.

[2] جريدة المجاهد: **" الذكرى الأولى لمقتل الشهيد البطل بن مهيدي"**، ج1 ،العدد 19 ،1 مارس 1958 ،ص 283.

الجنرال أن بن مهيدي أقدم على الانتحار،وجثته موجودة بالمستشفى وسأقدم لك تقريرا غدا صباحا.....».

ورغم التعذيب المتواصل والقتل البطئ الذي تعرض له العربي بن مهيدي مدة عشرة أيام ،إلا أنه رفض الإدلاء ولو بأبسط المعلومات وهذا باعتراف الجنرال ماسو (Massu)في كتابه "معركة الجزائر الحقيقية " إذ يقول:« حكيم الذي هو الاسم المستعار لعربي بن مهيدي " لم يعترف ولم يزود المخابرات الفرنسية بأي معلومات عن زملاءه أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ[1] ..» .

ولقد خلف لإضراب العام سلبيات أخرى أثرت بشكل كبير على عمل جبهة التحرير الوطني،ومنها تمكن الإدارة الفرنسية من اكتشاف عدد لا بأس به من العناصر المناضلة في صفوف جبهة التحرير الوطني كانوا يعملون داخل أجهزة الإدارة الفرنسية،وكان من بينهم الإطارات والمثقفون،وأدى اعتقاله إلى فقدان عناصر مهمة في الجبهة، كما تم إبعاد الكثير من المواطنين من ديارهم ولم يعودوا إليها إلا بعد الاستقلال هذا بالإضافة إلى سقوط العديد الضحايا من قتلى ومفقودين[2].

المطلب الثاني: خروج أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج : أدى الحصار المفروض والوضع الأمني الخطير بالعاصمة خاصة بعد اعتقال العربي بن مهيدي إلى انتقال أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من العاصمة إلى الأطلس البليدي وراء جبال الشريعة، تاركين تمام عبد المالك* عضو مجلس الثورة لتسيير الشؤون العادية مؤقتا .و في الأطلس البليدي عقدت اللجنة المبتورة من بن مهيدي أخر اجتماع لها في الجزائر مقدرة أنه من الصعب مواصلة تسيير الثورة انطلاقا من

[1] بول اوساريس، **شهادتي حول التعذيب-مصالح الخاصة :الجزائر 1957-1959**، تر:مصطفى فرحات دار المعرفة ص130-135.

[2] أحسن، بومالي: إضراب 28 جانفي 1957 ،المرجع السابق، ص 92.

الجبل ، لذلك قررت الانسحاب إلى خارج الوطن بتشكيل فريقين، كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة يتجهان نحو الشرق إلى تونس مرورا بالولاية الثالثة والثانية أما عبان رمضان ودحلب يتجهان نحو الغرب إلى المغرب الأقصى مرورا بالولاية الخامسة ، ويقول عن ذلك دحلب:« لقد أنقذت لجنة التنسيق والتنفيذ في آخر لحظة بفضل الشجاعة والإخلاص و روح التضحية التي كانت تشكل السلاح الوحيد لمناضلين المدينة لمواجهة المضليين المدججين بالأسلحة....» .[1]

اتفق قادة لجنة التنسيق والتنفيذ (الأربعة) على مغادرة التراب الوطني واللجوء إلى الخارج لفترة قصيرة من أجل إعادة تنظيم الصفوف، وتضمن الاتفاق أن يتوجه كريم بلقاسم وبن خدة نحو تونس مرورا بالولاية الثالثة ثم الثانية ، بينما توجه عبان ودحلب نحو المغرب مرورا بالولاية الخامسة. كانت الرحلة شاقة وطويلة دامت أكثر من شهرين ونصف من أجل الوصول إلى المغرب ،كما كانت أول صدمة بالنسبة لعبان رمضان الذي حمل معه خلال عبوره للولاية الخامسة انطباعا سلبيا على النظام التسلطي الذي كان عبد الحفيظ بوصوف يفرضه على رجاله على الرغم من ابتعاده عن القيادة الميدانية لولايته ، وهو ما أدى به إلى الدخول في مواجهات لفظية شديدة معه في معاقله فيما وراء الحدود مع المغرب قبل أن يتوجه إلى تونس للالتقاء مع كريم بلقاسم وبن خدة.

قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بعدما أجتمع شملها في جوان 1957 في تونس ببعض النشاطات السياسية و ظهر هناك توترا شديدا في العلاقة بين عبان رمضان وكريم بلقاسم قبل أن تشرع في توجيه الدعوات لعقد أول اجتماع عادي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة ،وتم تحديد تاريخ شهر أوت لعقد تلك الدورة .

[1] سعد، دحلب: المصدر السابق، ص 56.

وتميزت أجواء التحضير بتجمع العناصر التي كانت تتقاطع في بينها في المواقف المعارضة للتوجهات و القرارات التي رسمها مؤتمر الصومام ،و سرعان ما أخذت تلك العناصر تنتظم في شكل تحالف في مواجهة عبان رمضان الذي أصبح يفتقد إلى تأييد بن مهيدي وإلى دعم ومساندة كريم بلقاسم الذي تراجع عن تزكيته لعبان وانضم إلى معسكر خصومه .وقد اتضح توتر العلاقة بين عبان وكريم بلقاسم في جويلية 1957 عند انعقاد أول اجتماع للجنة التنسيق والتنفيذ في الخارج ، حيث حدثت بينهما مواجهة معلنة عندما قام عبان بالتنديد بطريقة بوصوف وأسلوبه البوليسي القائم على القبضة الحديدية في إدارته للولاية الخامسة من خارجها ولم يتراجع عبان عن وصف كل من بوصوف و نائبه بومدين بالديكتاتوريين وبالإقطاعيين العسكريين، وهو ما اضطر كريم بلقاسم إلى تحذيره من أنه إذا استمر في المواجهة مع القادة الميدانيين فإنه سوف يتسبب في حشد جمع كبير من الخصوم والأعداء أمامه[1].

وبعد وصول أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ القاهرة تقرر عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة،وخلال هذا الاجتماع الذي انعقد في الفترة الممتدة من 20 إلى 28 أوت 1957م تقرر إدخال تعديل على الهيئة التنفيذية، حيث رفع عدد أعضائها إلى 14 عضو بدلا من 5 كما كان عليه الحال في اللجنة الأولى وهم [2]:

1-الشريف محمد الولاية الأولى.

2-_ بن طوبال لخضر الولاية الثانية .

3-_ كريم بلقاسم الولاية الثالثة

[1] عبد النور، خيثر: **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية1954 ،1962** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، الجزائر، 2005 – 2006 ،ص 169-170.

[2] محمد، عباس: رواد الوطنية، المصدر السابق، ص108.

4-أوعمران عمر الولاية الرابعة .

5-_عبان رمضان.

6-_ عباس فرحات.

7-مهري عبد الحميد[1]

8-دباغين محمد لمين * .

كما ضمت اللجنة بصفة شرفية القادة المعتقلين في فرنسا، في حين تم استبعاد عضوين سابقين في اللجنة الأولى هما دحلب سعد وبن يوسف بن خدة، مما جعل اللجنة تخضع وفقا لأغلبية أعضائها للقادة العسكريين وعلى رأسهم (الباءات الثلاث** أين تحكم هؤلاء في عمل اللجنة التي أبقى لها مؤتمر القاهرة كل وظائفها السابقة، حيث ترك لها سلطات واسعة في كل القضايا ماعدا فيما يتعلق بمستقبل البلاد مثلا: المفاوضات، التحالفات، الحل الدولي للمشكلة الجزائرية، كما عانت هذه اللجنة من بعض المشاكل ومنها على وجه الخصوص مسألة دعم المجاهدين بالسلاح والإجراءات الواجبة اتخاذها ضد خط " موريس" التي تقوم السلطات الفرنسية بانجازه لعزل الثورة عن الخارج[2] .

[1] رياض، بودلاعة: المرجع السابق، ص 168.

* من مواليد 1917 بمدينة شرشال، دخل معهد الطب وانخرط في جمعية العلماء المسلمين فكانت البوابة التي دخل منها إلى عالم السياسة، لينخرط بعدها في حزب الشعب الجزائري، وفي جوان 1955 تم سجنه بتهمة تكوين جماعة أشرار وبعد خروجه التحق بجبهة التحرير الوطني، أين كان عضو في المجلس الوطني للثورة وعند تشكيل الحكومة المؤقتة سنة 1958 تولى منصب وزير الخارجية، وبعد الاستقلال تفرغ لمهنة الطب إلى أن توفي يوم 20 جانفي 2003 .

** وهم كريم بلقاسم، بوصوف عبد الحفيظ، لخضر بن طوبال وقد نشأ هؤلاء في المنظمة السرية، حيث تميز تكوينهم باعتماد السرية واتخاذ القرارات في دوائر مغلقة، والعمل و فق منهجية إعطاء الأوامر أو تلقيها بعيدا عن الحوار والنقاش.

أولا/ على الصعيد الخارجي:

مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة15 فيفري 1957م

حققت جبهة التحرير الوطني بفضل إضراب الثمانية أيام28 جانفي 1957 هدفها من خلال مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، وذلك على الرغم من المعارضة التي أبدتها الحكومة الفرنسية، إلا أن الجانب الأمريكي أصر على إدراجها في جدول أعمال جلسات الدورة الحادية عشرة لهيئة الأمم المتحدة، وتفاديا للهزيمة أوفدت الحكومة الفرنسية وفودا عديدة إلى مختلف العواصم العالمية وذلك قبل موعد المناقشة لعل تحركها اتجاه هذه العواصم يكسبها بعض الأصوات.

وأثناء انعقاد الدورة احتدم النقاش في أروقة هيئة الأمم المتحدة وتعددت المقترحات والمشاريع، وفي 15 فيفري 1957م أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم بالإجماع قرار توفيقيا،يعب عن الأمل في إيجاد حل سلمي وديمقراطي وعادل للقضية الجزائرية ، وتم إقرار القرار بالإجماع بـ77 صوت مقابل لاشيء (غابت كل من إتحاد جنوب إفريقيا والمجر) ولم يشارك الوفد الفرنسي في الاقتراع للاحتفاظ بموقفه فيما يتعلق بالأهلية، في حين رحبت جميع الوفود بأنه قرار معتدل[1].

ونص هذا المشروع الذي يحمل رقم 1012 على ما يلي« إن الجمعية العامة بعد سماعها لتصريحات مختلف الوفود ومناقشة القضية الجزائرية، واعتبارا للوضع السائد في الجزائر الذي يسبب الكثير من المآسي و الخسائر البشرية، تأمل في أن روح التعاون تسمح في إيجاد حل سلمي وديمقراطي وعادل طبقا لميثاق الأمم المتحدة ».

[1] علي، تابليت:**" علاقات الجزائرية الأمريكية 1830-1976"**، مجلة الذاكرة، العدد 6 ،منشورات التحف الوطني للمجاهد، 2000 ،ص 118.

كما رحبت جبهة التحرير الوطني بهذه اللائحة ودعت لعقد مؤتمر رباعي يضم كلا من الجزائر وتونس والمغرب اللذين برز دورهما في دعم القضية الجزائرية من خلال أشغال هذه الدورة[1] .

وبعد هذا القرار يمكن القول أنه بالرغم من أن القرار يمثل انتصارا جزئيا فقط وليس كاملا بالنسبة للجزائر، وبالرغم أيضا أن القرار لم يعلن صراحة عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وتجاهل تماما الاعتراف الضمني بأن للجزائر كيان دوليا قائما بذاته وحرص على عدم ذكر طرفي النزاع وحتى كلمة مفاوضات حفاظا على سمعة فرنسا الاستعمارية، إلا أنه أكسب القضية الجزائرية نهائيا صبغة دولية مقوضا بذلك ادعاءات فرنسا بعدم أحقية الهيئة الأممية في مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها، وهكذا تم مناقشة القضية الجزائرية التي اعتذر الكثيرون فيما مضى عن عرضها في هيئة الأمم المتحدة خلافا لقضية تونس والمغرب، بمقولة أن الجزائر إنما تعتبر من الوجهة القانونية مقاطعة فرنسية ومن ثم فليس من اختصاص الأمم المتحدة التدخل فيها وأن ذلك يعد خرقا للمادة السابعة من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنع التدخل في القضايا الداخلية للدول الأعضاء .

ثانيا/احتضار الجمهورية الفرنسية الرابعة

من الانعكاسات الإيجابية التي حققها إضراب الثمانية أيام 28 جانفي 1957م على الصعيد الخارجي أيضا وخاصة فيما يتعلق بالجانب الفرنسي،وبهذا دخلت الجهورية الفرنسية الرابعة في مرحلة الاحتضار،لأن القادة العسكريين الفرنسيين الذين برزوا في معركة الجزائر العاصمة وأثناء مواجهة إضراب ثمانية أيام،هم الذين قاموا

[1] عمر، بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة التحريرية(1954 ،1960)** دار الإرشاد للنشر والتوزيع،د ط، الجزائر، 2013 ،ص259.

بانقلاب 13ماي 1958م،وأتوا بالجنرال شارل ديغول للحكم[1]،وبدؤوا يتلذذون بمزايا وحلاوة السلطة بعدما فوضت إليهم كافة السلطات السياسية والعسكرية فقاموا بشن الهجمات للضغط على حكومة باريس،فسارعت هذه الأخيرة لاحتواء الأمر بإتباع سياسة إصلاحية لعلها تساعدها على تهدئة الأوضاع ووضع حد لحرب الجزائر التي بدأت ترهقها سياسيا واقتصاديا، إلا أن الرفض الداخلي الذي قوبلت به هذه السياسة زاد من تفاقم أزمتها الداخلية والتعجيل برحيلها في 21 ماي 1957م[2].

وبعد انهيار[3] حكومة غي مولي (Guy Mollrt)جاءت حكومة مونوري بورجيس (Bourgés Maunoury) التي هي عبارة عن استمرارية للحكومة السابقة، والتغيير الأساسي الذي حصل انتقال مونوري بورجيس (Bourgés Maunoury)من وزارة الدفاع إلى رئاسة الحكومة وتعيين موريس أندري(André Maurice) وزير للدفاع، أما لاكوست روبيرفقد حافظ على منصبه كوزير مكلف بالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية.

لكن هذه الحكومة اليمينية التي تشكلت بقصد إدخال إصلاحات سياسية تستجيب لرغبات الأوروبيين سقطت يوم 30 سبتمبر 1957م، بمجرد أنها اقترحت على الأوروبيين في الجزائر تغيير نظام الحكم بإقامة برلمان محلي يعمل في إطار السيادة الفرنسية وذلك بأغلبية 297صوت ضد 253صوت، وبعد فراغ سياسي دام أكثر من شهر اختير غايار فليكس(Gaillard Felix) وزير المالية السابق من طرف الرئيس الفرنسي كوتي (coty) لتشكيل حكومة جديدة والتي احتفظ فيها معظم الوزراء بمناصبهم السابقة، ماعدا وزارة الدفاع التي استلمها دلماس شابان chaban)

[1] محمد، شطيبي: **العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954 ،1962** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسنطينة، 2008 ــ 2009 ،ص 53.
[2] الغالي، غربي: المرجع السابق، ص 234.
[3] عمار بوحوش،المرجع السابق،ص425-428.

(Dalmasووزارة الداخلية استلمها مونوري بورجيسBourgés (Maunouryورغم الثقة والتزكية التي منحها المجلس الوطني الفرنسي لهذه الحكومة، إلا أن الأوضاع لم تهدأ بل ازدادت اضطرابا وسوءا، وذلك بسبب رفض المستوطنين الأوروبيين بالجزائر للإصلاحات التي تضمنها برنامج الحكومة الجديدة إضافة إلى إصرار قادة الجيش الفرنسي على ربح حرب الجزائر ولو بتهديد الجارتين المغرب وتونس إذ لم تتوقف حكومتيها على تقديم الدعم للثورة الجزائرية[1]، وفي حركة تمردية ودون موافقة الحكومة الفرنسية قام الجيش الفرنسي يوم 8 فيفري 1958م بشن هجوم جوي على " ساقية سيدي يوسف" التونسية، وقد أثارت هذه الغارة ردود أفعال قوية من العواصم العالمية [2]، بل انتقلت تداعياتها إلى المجلس الوطني الفرنسي أين تعرض الموقف الرسمي إلى انتقادات شديدة من طرف العديد من التيارات ومنها التيار الديغولي،وهكذا اتفق غلاة الأوروبيين والأحزاب السياسية اليمينية واليسارية على إسقاط هذه الحكومة وكان ذلك يوم 15 أفريل 1958م بـ 321صوتا ضد 255صوت، وبذلك تكون حكومة قايار فليكس (Gaillard Felix) آخر حكومة فرنسية في عهد الجمهورية الرابعة[3] ، وهكذا توالى سقوط حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة الواحدة تلوى الأخرى الجمهورية بسبب الحرب الدائرة رحاها في الجزائر إلى أن سقطت هي الأخرى بعد الانقلاب الذي قام به مجموعة من الضباط الكبار في الجيش الفرنسي أمثال الجنرال ماسو (Massu) بالتعاون مع الأوربيين المتشددين في 13 ماي 1958م، والذي أتى بالجنرال ديغول إلى الحكم بهدف إنقاذ فرنسا والقضاء على الثورة الجزائرية.

[1] الغالي، غربي: المرجع السابق، ص237 ،238.
[2] إبراهيم، طاس: المرجع السابق، ص 189،189.
[3] الغالي، غربي: المرجع السابق، ص 237 -239.

ومن ايجابيات الإضراب أيضا على الصعيد الخارجي إطلاع ممثلو وكالات الأنباء ومراسلو الصحف الأجنبية في الجزائر الرأي العام العالمي على الوسائل والأساليب القمعية والوحشية التي استعملتها السلطات الأجنبية للقضاء على حركة الإضراب التي كانت سلمية وهو ما كشف عن النوايا السيئة للحكومة الفرنسية التي كانت تدعي دائما أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، وأن جميع سكانها فرنسيين ويخضعون لجميع الحقوق والواجبات مما أدى إلى انهيار وهم الجزائر الفرنسية [1] .من جهة أخرى تم إصابة فرنسا في صعيدها الخلقي بحيث فضحها إضراب الثمانية أيام وهي التي لا طالما اشتهرت ببلد حقوق الإنسان واحترام)الحريات والإنسان...الخ[2].

المطلب الثالث:انعكاسات السلبية للإضراب:

فكما سبقت الإشارة حقق الإضراب العام نتائج معتبرة على الصعيدين الداخلي والخارجي مع ذلك فقد ترتبت عليه نتائج انعكست سلبا علب صعيد الكفاح المسلح تختلف خطورتها ما بين مدينة وأخرى وقد تحملت العاصمة القسط الأكبر من العواقب المأساوية والتي تتضح أكثر من خلال النقاط التالية:

1- فترة الإضراب كانت طويلة بحيث نتج عن نقص كبير في عملية تموين الثورة وبالتالي نقص في مختلف المواد الغذائية، مما عرض المواطنين نتيجة ذلك إلى متاعب كثيرة وجمة.

[1] إبراهيم، طاس: المرجع السابق، ص 304.
[2] عبد المجيد، سقاي: المرجع السابق، ص 15.

2- تحطيم المحلات التجارية للمواطنين ونهبها، بإضافة إلى مصادرة عدد معتبر من ممتلكات المواطنين[1].

3- طرد عدد كبير من العمال والموظفين من العمل عقابا لهم علب مشاركتهم في الإضراب .

4- إبعاد الكثير من المواطنين عن ديارهم ولم يعودوا إليها إلا بعد الاستقلال.

5- تمكن الإدارة الاستعمارية من اكتشاف عدد لا بأس به من العناصر المناضلة في صفوف جبهة التحرير الوطني، كانوا يعملون داخل أجهزة الإدارة الاستعمارية وكان من بينهم إطارات والمثقفون، وقد أدى اعتقالهم إلى فقدان عناصر مهمة في خاليا الجبهة[2].

6- إلحاق الاستعمار... بشبكات الجبهة الحضرية عدة إصابات شديدة من جراء اختلال نظام الاتصالات، ومواصلة قوات الاستعمار قمعها الوحشي شهورا بهدف القضاء على النظام كله، وقد استغل الاستعمار الوضع فجند كثيرا من المتعاونين معه، وظهر المقنعون بأكياس الزرق، مما دفع المئات من مناضلي الجبهة وخاصة من العاصمة إلى التحاقهم بالجبال، وبالمغرب وتونس وفرنسا، الشيء الذي تسبب ذلك في متاعب إضافية للثورة لأنها أصبحت أمام اختيارين لا ثالث لهما فإما :أن تقبل بانضمامهم إلى صفوف جيش التحرير الوطني،وأما أن تتركهم تحت رحمة ملاحقة المخابرات الاستعمارية وبالطبع وافقت الثورة على إدماجهم في صفوف جيش التحرير ولكن بدون سلاح وقد الحقوا بكتائب جلب السلاح من تونس و استشهد معظمهم في الطريق عند الذهاب وإياب وقد كان لتحطيم نظام الجبهة بالمدن

[1] أحسن بومالي : **إضراب 28 جانفي 1957** ،ص 8.
[2] أحسن بومالي : إضراب 28 جانفي 1957م. المرجع السابق، ص 8.

انعكاسات سلبية على الجبال وعلى تطور جبهة وجيش التحرير الوطني، فقد كان النظام في المدن مكملا للنظام في الجبال وامتدادا له، وقد سمحت النشاطات المتناقضة في المدن للقوات الاستعمارية من أن تجند إمكانياتها المادية والبشرية، لممارسة أكبر ضغط على جيش التحرير الوطني.

7- تمكن الاستعمار من إلقاء القبض علب المجاهد القائد" العربي بن مهيدي " أحد مفجري الثورة المسلحة، وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 23 فيفري 1957م بالجزائر العاصمة واستشهد بعد أسبوع أو عشرة أيام من التعذيب الوحشي الذي سلط عليه بإشراف الكولونيل "بيجار[1] "، كما استشهد عمار على المدعو علي لا بوانت[2] و كل من رفاقه كعمار الصغير واسمه الحقيقي (ياسف عمار) و هو بعمر 12 سنة وحسيبة بن بوعلي وبوحميدة محمود يوم 8 سبتمبر 1957م نتيجة تهديم المنزل الذي كان يأويهم – الواقع في 5 شارع عبد الرامس بالقصبة بالجزائر العاصمة- بعد شحنات متفجرة بإشراف الجنرال "ماسو".[3]

9-مغادرة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائر العاصمة يوم 27 فيفري 1957م، حيث اتجه كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة نحو الشرق واتجه سعد دحلب وعبان رمضان نحو الغرب و استغلت مصالح المخابرات الفرنسية الوضع الصعب الذي تمر به الثورة في المدن بالخصوص حي كثفت نشاطاتها للتشكيك في الأوساط العشبية قصد

[1] **بيجار مارسيل** : الوجه الرمز لفرق الماليين، قام بالخدمة العسكرية 1936م ، ثم أعيد تجنيدا في سنة 1939م ، قضي العديد من السنوات في الهند الصينية مما سمحت له الفرصة تطوير مهاراته القتالية، كما كانت له العديد من المناصب منها عين في سنة 1954م كمدرس في المدرسة العليا للحرب وفي عام 1956م انتقل إلى العاصمة أين قام بعمليات القمع وفي سنة 1958م عين لإدارة مركز جان دارك .

[2] **علي البوانت**: اسمه الحقيقي عمار علي من مواليد 4 ما 1930م بمدينة مليانة، عاش في وسط أسرة فقيرة مما اضطر إلى العمل وهو صغير في مزار المعمرين ، ثم انتقل رفقة العائلة إلى العاصمة ليسكن بالقصبة ، ثم انخرط في نادي رياضي بباب الواد في صف الملاكمة، سجن لمدة في سجن بربروس وبعد خروجه إنخرط في شبكة الفدائيين بالعاصمة وكلف بالعديد من العمليات أهمها قتل " أميدي فروجي" وفي 8 أكتوبر 1957م ، قام غودار بتفجير المنزل رقم 5 بشار أبدديرام الذي كان يحوي علي البوانت وفدائيين الذين رفض استسلام وسقط علي البوانت شهيدا .

[3] أحسن بومالي : المرجع السابق، ص 9.

إبعادها عن جبهة التحرير الوطني، كما أخذت قوات الاستعمار المرابطة بالعاصمة تكثف ضغطها على جيش التحرير بالجبال وبذلك مرت العاصمة بعد الإضراب بامتحان صعب عانى سكانها من استمرارية الأساليب القمعية الوحشية المتمثلة في: القتل الوحشي والاعتقالات الجماعية، والتعذيب المدمر، ... ومن الحرب النفسية التي حاول من خلالها إحباط معنويات الشعب ليخضعوا لتقبل مخططات الاستعمار التي تهدف بالدرجة الأولى إلى القضاء على الثورة وبالتالي إبقاء الجزائر تحت المظلة الفرنسية[1].

وختاما نؤكد أنه من رغم خطورة هذه الانعكاسات في شقها السلبي و التي أفرزها الإضراب العام فإن الشعب الجزائري قد اجتاز هذا الامتحان العسير بصمود، وهو أكثر تماسكا من ذي قبل وأكثر عزيمة واستعدادا للقيام بواجب الجهاد المقدس الذي تطلب منه تقديم المزيد من التضحيات في المال والنفس، و علنا لسنا مبالغين إذا قلنا إن إضراب الثمانية أيام يعتبر أحد العوامل الأساسية في تحقيق النصر نتيجة تحرر الشعب الجزائري نهائيا من عقدة الخوف ومن الشك ومن التردد، ليستفيد الشعب الجزائري من هذا المحنة الصعبة في مواجهة قوات البطش والخراب والدمار...وكانت أكبر معركة واجهها منذ 1957 هي معركة الوحدة المتمثلة في وحدة الوطن ووحدة الشعب، بحيث أصبحت فرنسا تساومه على هذا الوحدة المرة تلو الأخرى بتلويحها له بالسلم في مناورة منها على أمل أن يستسلم لها ويتخلى عن ثورته التحريرية.ولكن ثورته الناطقة بلسانه تصدت في كل مرة هي الأخرى لتلك المناورات الاستعمارية المتمثلة في تجزئة الشعب... أو اقتطاع الصحراء مقابل استقلال فقال: للمناورات الاستعمارية في المفاوضات التمهيدية الأولى وقالت لا للمناورات الاستعمارية في مفاوضات إيفيان ،وقالت: لا للمناورات الاستعمارية في

[1] أحسن بومالي : إضراب 8 أيام 1957 ، المرجع السابق، ص 89.

مفاوضات لوغران، إلى غاية مبتغاها الأسمى وهو التحرر من براثن هذا الاستعمار البغيض الذي ظل جاثما على أرضها ما يربوا عن القرن و اثنين وثلاثين سنة.